E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1995/60/Add.1
27 February 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

انتهاكات حقوق الإنسان في جزيرة بوغانفيل التابعة لبابوا غينيا الجديدة

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٢
أولا-	الزيارة الأولى لممثل الأمين العام	٢-٤	٢
ثانيا-	التطورات التي حدثت بين الزيارتين الأولى والثانية لممثل الأمين العام	٥-٨	٣
ثالثا-	الزيارة الثانية لممثل الأمين العام	٩-١٤	٤
رابعا-	ملاحظات ختامية	١٥	٥

مقدمة

١- عملا بالفقرة ٧ من منطوق قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٤/٨١، اقترح الأمين العام على حكومة بابوا غينيا الجديدة أن يقوم بإيفاد ممثل عنه إلى بابوا غينيا الجديدة بغرض إجراء مشاورات لمساعدة الأمين العام على تقرير ما إذا كان من الملائم الشروع في تعيين ممثل خاص تُسند إليه الولاية المحددة في القرار المذكور. وعيَّن الأمين العام لهذا الغرض السيد فرانسِسك فندرل، مدير شعبة شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بإدارة الشؤون السياسية. إن هذا التقرير ينبغي قراءته بالاقتران مع الوثيقة E/CN.4/1995/60.

اولا - الزيارة الأولى لممثل الأمين العام

٢- قام السيد فندرل، لدى تلقيه موافقة الحكومة، بزيارة بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ٨ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤. وعقد، أثناء هذه الزيارة، اجتماعات مع السير جوليوس تشان، الذي كان حينذاك نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة، والسيد مايكل أوغيو، الذي كان حينذاك وزير الدولة لشؤون بوغانفيل في مكتب رئيس الوزراء، ومع غيرهما من كبار الموظفين الحكوميين. كما اجتمع مع أمين المظالم حينذاك، السير تشارلز مينو، ومع زعيم جماعة جبهة المعارضة. وقام السيد فندرل، بناء على اقتراح الحكومة، بزيارة وجيزة إلى بوكا، وهي جزيرة تقع شمال بوغانفيل وتشكل جزءا من مقاطعة جزر سليمان الشمالية، شأنها في ذلك شأن جزيرة بوغانفيل. واجتمع السيد فندرل أثناء هذه الزيارة مع السيد سام تولو، المدير الإداري للمقاطعة، ومع غيره من الموظفين الرسميين لهذه المقاطعة التي ما برحت تخضع للحكم المباشر للحكومة المركزية منذ نشوب نزاع بوغانفيل في عام ١٩٨٩ وما تلاه من تعليق لحكومة المقاطعة.

٣- وتركزت مناقشات السيد فندرل مع أعضاء حكومة بابوا غينيا الجديدة على الحالة في بوغانفيل، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وعلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو تعتزم اتخاذها في سبيل ايجاد حل سياسي شامل للنزاع، وعلى التعاون مستقبلا بين بابوا غينيا الجديدة والولايات المتحدة، بما في ذلك مع مختلف آليات الأمم المتحدة للإبلاغ في ميدان حقوق الإنسان.

٤- وقام نائب رئيس الوزراء السير جوليوس تشان باحاطة السيد فندرل علما برغبة حكومته في التماس حل سياسي لنزاع بوغانفيل، وباتصالاتها بممثلي "حكومة بوغانفيل المؤقتة" في هونيارا بجزر سليمان، وباعتزامها المضي في المستقبل القريب إلى عقد اجتماع رفيع المستوى مع ممثلين عن حكومة بوغانفيل المؤقتة ومع ممثلين عن جيش بوغانفيل الثوري. كما أعرب عن رغبة حكومته في مواصلة اتصالاتها مع الأمين العام وفي استقبال ممثل الأمين العام في زيارة ثانية له قبل انعقاد الدورة الحادية والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

ثانيا - التطورات التي حدثت بين الزيارتين الأولى والثانية لممثل الأمين العام

٥- عقب تغير الحكومة في بابوا غينيا الجديدة، الذي أفضى إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة يرأسها السير جوليوس تشان، استؤنفت الاتصالات بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري وحكومة بوغانفيل المؤقتة في تامبيا بجزر سليمان في ٢٦ و٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٤، وعملت هذه الاتصالات على تمهيد السبيل لاجتماع عقد في هونيارا في ٢ و٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بين رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة، السير جوليوس تشان، وقائد جيش بوغانفيل الثوري، السيد سام كاوونا. واختتم الاجتماع بالتوقيع على التزامات هونيارا، التي اتفق الطرفان بموجبها على إعلان وقف لاطلاق النار، ونشر قوة حفظ السلم في اقليم جنوب المحيط الهادئ في بوغانفيل، ورفع الحصار، والدعوة إلى عقد مؤتمر لاقامة السلم في بوغانفيل.

٦- وعملا بالتزامات هونيارا، تم التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ودخل الاتفاق حيز النفاذ في الساعة ٢٤/٠٠ من يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويرد نصا التزامات هونيارا واتفاق وقف اطلاق النار في رد حكومة بابوا غينيا الجديدة على لجنة حقوق الإنسان المستنسخ في تقرير الأمين العام (E/CN.4/1995/60، الفرع ثانيا - باء وجيم).

٧- وعقب نشر قوة حفظ السلم في جنوب المحيط الهادئ، عقد مؤتمر اقامة السلم في بوغانفيل بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ في أراوا ببوغانفيل. وحضر المؤتمر، الذي ترأسه السير جورج لبنغ، وهو حاكم عام سابق لجزر سليمان، ما يزيد عن ١ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم أعضاء برلمان بابوا غينيا الجديدة عن بوغانفيل، ورؤساء سلطات بوغانفيل المؤقتة - وهي هيئات الحكومة المحلية التي أنشأتها الحكومة المركزية في مناطق الجزيرة الخاضعة لسلطتها - وعدد من قادة جيش بوغانفيل الثوري. إلا أنه لم يحضره كبار قادة الجيش المذكور، الذين رأوا أنهم لم يُستشاروا بشكل واف فيما يتعلق بتكوين قوة حفظ السلم ونشرها، أو فيما يتعلق بترتيبات مؤتمر اقامة السلم، على نحو ما تنص عليه التزامات هونيارا واتفاق وقف اطلاق النار، وأن أمنهم الشخصي ليس مكفولا. وأوفد الأمين العام مراقبا إلى المؤتمر تلبية لدعوة من نائب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة. ومع أن المؤتمر، الذي رُفعت جلساته في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لم يحقق جميع الأهداف التي كان قد وضعها نصب أعينه، فقد أتاح لأهالي بوغانفيل من جميع أنحاء الجزيرة أن يلتقوا معا لتأكيد رغبتهم في السلم، وكان إسهاما هاما في البحث عن حل سياسي لنزاع بوغانفيل.

٨- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، قام رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة وممثلون عن سلطات بوغانفيل المؤقتة بالتوقيع على ميثاق ميريغيني، الذي يقضي بأن يتم، بحلول آذار/مارس ١٩٩٥ إنشاء حكومة انتقالية مكونة من أعضاء يتم تعيينهم. وحكومة بوغانفيل المؤقتة، التي يتوقع أن تسند إليها سلطات شبيهة بتلك المسندة إلى حكومة اقليمية منتخبة، سيكون لها جمعية مكونة من زعماء تتم تسميتهم من قبل مجالس من رؤساء من كل منطقة، وتعمل هذه الجمعية بوصفها جمعية تأسيسية تتولى استعراض دستور حكومة مقاطعة جزر سليمان الشمالية بعد التوصل إلى تسوية يتم التفاوض عليها بين الحكومة الوطنية وحكومة بوغانفيل الانتقالية.

ثالثا - الزيارة الثانية لممثل الأمين العام

٩- وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس ١٩٩٤، قام ممثل الأمين العام، ترافقه إحدى موظفي مركز حقوق الإنسان، بزيارة ثانية إلى بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ٢٣ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وفي وقت لاحق، زار السيد فندرل جزر سليمان في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير تلبية لدعوة من حكومة البلد المذكور ثم عاد إلى بابوا غينيا الجديدة في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٥. واجتمع ممثل الأمين العام، أثناء وجوده في البلد المذكور، مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، السير جوليوس تشان؛ ونائب رئيس الوزراء، السيد كريس هايفيتا؛ ورئيسي الوزراء السابقين، السير مايكل سومار والسيد راباي ناماليو؛ ووزير المواصلات، السيد جون موميس؛ وقائد قوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة، العميد طوني هواي؛ ورئيس القضاة، السير أرنولد أمت؛ وأمين المظالم، السيد سايمن بنتانو؛ والأمين العام لمجلس كنائس بابوا غينيا الجديدة؛ ومع عدد من كبار الموظفين الحكوميين.

١٠- وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قام ممثل الأمين العام بزيارة مقاطعة جزر سليمان الشمالية برفقة موظفة مركز حقوق الإنسان. واجتمع في بوكا مع المدير الاداري للمقاطعة، السيد سام تولو؛ وقائد عمليات بوغانفيل بقوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة؛ ورئيس سلطة سيواي المؤقتة، السيد نك بنياي؛ ورئيس لجنة السلم لشمال نازيوي، السيد ثيودور ميريونغ. وفي بوغانفيل، زار السيد فندرل مناطق أراوا وبوين وسيواي وواكوناي، حيث اجتمع مع مدراء المناطق ومع السلطات المؤقتة والرؤساء وأعضاء المنظمات النسائية واللجان السلمية والزعماء الدينيين، ومع قادة جيش بوغانفيل الثوري في بوين وواكوناي. إن الحالة في هذه المناطق، التي ربما يكون أفضل وصف لها أنها مائعة، تتفاوت من منطقة إلى أخرى من حيث القوة النسبية لقوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري وقوى المقاومة (ميليشيا مكونة إلى حد كبير من مقاتلين سابقين تابعين لجيش بوغانفيل الثوري أنشأتها الحكومة المركزية لمساعدة قوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة). وما يزال وقف اطلاق النار ساري المفعول إلى حد كبير في هذه المناطق كافة، على الرغم من أن جيش بوغانفيل الثوري لا يعتبر أنه ما زال مقيدا بوقف اطلاق النار - الذي يرى أن الحكومة لم تلتزم بشروطه. وقد فتحت المدارس أبوابها مجددا، وتجري إعادة بعض الخدمات الأساسية الأخرى.

١١- وعلى الرغم من أنه، نظرا لضيق الوقت، لم يتسن لممثل الأمين العام زيارة بوغانفيل الوسطى، التي تُعتبر عموما خاضعة تماما لسيطرة جيش بوغانفيل الثوري، فقد اجتمع، أثناء زيارته لهونيارا بجزر سليمان، مع قائد هذا الجيش، السيد سام كاوونا، ومع ممثل حكومة بوغانفيل المؤقتة، السيد مارتين ميريوري.

١٢- ومن بين المسائل التي أثارها ممثل الأمين العام أثناء اجتماعاته مع سلطات بابوا غينيا الجديدة، الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في سبيل إيجاد حل سياسي لنزاع بوغانفيل والفرص المرتقبة لايجاد حل شامل، وحالة حقوق الإنسان في الجزيرة، ومسألة إفلات من يُدَّعى أنهم مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، وانضمام بابوا غينيا الجديدة إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والتعاون بين حكومة بابوا غينيا الجديدة وشتى آليات الأمم المتحدة للإبلاغ عن حقوق الإنسان، وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

١٣- وكرر رئيس الوزراء، السير جوليوس تشان، تأكيد التزام حكومته بايجاد تسوية سياسية سلمية لنزاع بوغانفيل، وعدد ما اتـُخذ من إجراءات في هذا الاتجاه منذ زيارة السيد فندرل السابقة وأشار إلى أن من المقرر أن يتم قريبا إنشاء حكومة بوغانفيل الانتقالية. كما أكد رئيس الوزراء تصميم حكومته على عدم السكوت على انتهاكات حقوق الإنسان في بوغانفيل، وأعرب عن رغبته في تعزيز تعاون حكومته مع الأمم المتحدة وعن استعداده للنظر في الانضمام إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والشروع في إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال قانون برلماني، شريطة توافر الأموال اللازمة لهذا الغرض. وأعرب رئيس الوزراء عما يشعر به من إحباط إزاء ما يعتبره فشل قيادة جيش بوغانفيل الثوري في الوفاء بتعهداتها بموجب التزامات هونيارا، وأبدى عدم رغبته في الشروع في اقامة مزيد من الاتصالات مع هذه القيادة، ورأى أن العملية السلمية التي بدأها في بوغانفيل من شأنها أن تفضي إلى تهميشها في نهاية المطاف.

١٤- وبالرغم من أن قرابة جميع أهالي جزيرة بوغانفيل الذين تحدث معهم ممثل الأمين العام قد انتقدوا في كثير من الأحيان إجراءات اتخذتها سابقا قوة الدفاع عن بابوا غينيا الجديدة وجيش بوغانفيل الثوري، فقد أعربوا عن رغبة مشتركة في إيجاد وضع دستوري يـُقرّ بما لهاتين الحركتين من طابع فريد داخل الكيان السياسي لبابوا غينيا الجديدة. وأعربت سلطات بابوا غينيا الجديدة، بدورها، عن خشيتها من أن تقديم تنازلات بشأن هذه المسألة قد يشجع على التقدم بمطالب مماثلة في مناطق أخرى من بابوا غينيا الجديدة، هذا البلد الذي، نظرا لجغرافيته وتعدد قبائله وجماعاته اللغوية، تسوده نزعات تفريقية قوية.

رابعا - ملاحظات ختامية

١٥- إن الزيارتين اللتين قام بهما ممثل الأمين العام قد مكنتا الأمين العام من رسم صورة أوضح كثيرا عن الحالة في بوغانفيل ومواقف شتى أطراف النزاع وفرص التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ويرى الأمين العام، استنادا إلى التقارير التي قدمها إليه ممثله، أن حكومة بابوا غينيا الجديدة قد اتخذت إجراءات هامة، لا سيما منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع، تلك الإجراءات التي يعتقد أنه يلزم تكميلها بإجراءات أخرى في الأشهر القادمة. وهو، مع إدراكه لما تتصف به الأسباب المباشرة والعميقة الجذور للنزاع من تعقيد، ومع عدم تقليله من قدر المصاعب التي ينطوي عليها إيجاد حلول تلبي تطلعات أهالي بوغانفيل وتراعي السلامة الاقليمية لبابوا غينيا الجديدة، فإنه يستمد التشجيع من الرغبة التي تم الإعراب عنها عموما لدى جميع الأطراف المعنية في قلب صفحة جديدة في وضع نهاية لست سنوات من العنف والتخلخل الاجتماعي والاقتصادي. وعلى الرغم من أنه قد تم توجيه نظر ممثل الأمين العام إلى ادعاءات محددة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في الآونة الأخيرة، يرى الأمين العام أن عدد انتهاكات حقوق الإنسان في الجزيرة قد تناقص بدرجة كبيرة منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي. لذلك لم يستنسب الأمين العام تعيين ممثل خاص تـُسند إليه الولاية المحددة في الفقرة ٧ من القرار ٨١/١٩٩٤. وهو لا يزال مستعدا لتقديم مساعدته مستقبلا، إن اقتضى الأمر ذلك.

- - - - -